

القومية العربية.. عندما يستحيل «الحل» مشكلة جديدة

حسن إسماعيل
كاتب ومفكر عربي

يقدس الإنسان ما يرى فيه خلاصه، هذه حقيقة أثبتتها التاريخ، تنطبق أيضاً على الجماعات التي تعمل - بوعي أو دون وعي - على توسيع هالة التقديس، وإضفاء سمات على "المخلص" قد لا تتوافر فيه، بأنيّة أحلامها على وهم لا تلبث أن تستيقظ منه في لحظة ما، فتكفّر به، وتحمله وزر خيبتها ونكساتها، متناسية أنها هي من بنت يوماً "سلم الوهم" هذا وعلقت عليه كبرى آمالها، وتهاوى بها بعد حين، وأنها لو منحته قدره الصحيح لكانت "سلم نجاة"، بل وركيزة تزاد رسوخاً على من الزمن، تنطبق هذه الصورة إلى حد بعيد على "القومية العربية" التي كانت شعار مرحلة حساسة ومصيرية من تاريخنا الحديث كامة.

لم يرد مصطلح "القومية" على نطاق واسع قبل نهاية القرن التاسع عشر، ولم تكن قبل ذلك عاملاً مؤثراً في السلوك السياسي، بل كانت أقرب إلى "التخيل الاجتماعي" الذي صار له أدوات واقعية" كما يصفها المؤرخ الإنجليزي "بيندكت أندرسون"، ويمكن القول إن هذا المصطلح قد تبلور بشكله الأولي بداية في الثورتين الأميركية والفرنسية، لكن لم تُفر نتائج هاتين الثورتين العرب إلا بعد نحو قرن من الزمن، أي أواخر القرن التاسع عشر، حيث ظهرت النزعة لإحياء أواصر الرابطة العروبي فيما بينهم، ومحاولة نسج مستقبل بلادهم من خيوطه المتينة، فما الذي حصل؟ وماذا اُثرت هذه الخيوط وتقطع الكثير منها؟ أسئلة مشروعة في حاضر الشروزمة والتفرقة والتطرف الذي نعيشه، وفي زمن تصاعد الولاءات الضيقة والارتهان إلى الخارج، وما ينجم عنها من خراب نحصد نحن العرب ثماره منذ عقود.

تحملت القومية العربية وزر أخطأ الأحزاب والقيادات العربية التي انتسبت لها بقبّيت صور هؤلاء لامعة في حين شُوّهت هذه الرابطة الإنسانية وتعرضت حتى للتكفير حين حاول البعض إظهارها وكأنها تتعارض مع الإسلام

خلال العشريتين الأولى من القرن الماضي وما تلاها، كان للفظ "القومية العربية" ثقله ووقعه الكفيل بدغدغة مشاعر جماهير تمتد من المحيط إلى الخليج، كانها روحٌ مشتركة تجمعهم، أو الروح المطلق بلغة الفيلسوف الألماني هيغل، روحٌ حلت في جسد مملوك

زرح تحت عقود طويلة من الاستبداد والاحتلال.

بدأت الحركة القومية العربية تتبلور أول الأمر في بلاد الشام على يد أديب مثل ناصيف اليازجي وبطرس البستاني اللذين اعتمدا على اللغة العربية لإنعاش الروح القومية ويعبثها، فتأسست عدة جمعيات ذات نزعة قومية صريحة، كان أهمها الجمعية العلمية السورية (1857)، وجمعية بيروت العلمية (1875) والتي دعت إلى إقامة دولة مستقلة موحدة في سوريا ولبنان على أسس قومية، وتبعها جمعية "عصبة الوطن العربي" التي أسسها نجيب عازوري في باريس (1904)، ثم جاء المفكر عبدالرحمن الكواكبي ليحمل راية الدعوة القومية ويطلب بعودة الخلافة إلى يد العرب الذين يشكلون قلب الإسلام.

أما أهم الجمعيات ذات التوجه العروبي فقد كانت "العربية الفتاة" التي تأسست في باريس (1911)، ولعبت إلى جانب جمعية "العهد" دوراً أساسياً في وضع البرنامج السياسي للاستقلال العربي، حين التقى أنصارها بالأمير فيصل بن الحسين واتفقوا معه على إقامة دولة عربية مستقلة في العراق والحجاز، وطرحوا علماء عربياً يتكون من أربعة ألوان مقتبسة من بيت شعر قاله صفي الدين الحلي:

بيض صناعتنا، سود وقائنا

خضر مرابعنا، حمر مواضينا

جاعت اتفاقية سايبس بيكو لتغرّن

النصل الأول في المشروع العربي الوليد،

فقدّمت البلاد بعد أن وقعت ضحية

تلاعب القوى الكبرى، ولم تكن القومية

العربية حتى تلك اللحظة قد بنت

أيديولوجية واضحة، ولم يتحقق لها ذلك

حتى مجيء ساطع الحضري الذي يمكن

اعتباره المنظر الأول للقومية العربية في

شكّلها الذي تبنته الأحزاب والقيادات

السياسية فيما بعد، وعبر جهوده انتقلت

القومية من نزعة سياسية إلى فكر

حدثاني علماني يقوم على رابطة اللغة

والتاريخ والأرض بعيداً عن الانتماء

الديني، حرص الحضري من خلال

المناصب التي تقلدها كوزير للتعليم

ثم وزير المعارف في المملكة العراقية

على نشر القومية في صفوف السلطة،

وكله إيمان بأنه يجترح الحل النهائي

لمشاكل العرب، دون أن يخطر في باله أن

أطرافاً تستثمر أفكاره في غير مكانها

وتحولها إلى ما وصفه البروفيسور

عدي الهواري في كتابه "القومية العربية

الراديكالية والإسلام السياسي" بـ"فلسفة

سياسية مبسطة يمكن اختزالها إلى

مذهب أخلاقي لا يعرف شيئاً عن الأسس

الثقافية للحداثة أو التعقيد الاجتماعي

للمجتمعات العربية وتناقضاتها".

تسرّبت أفكار الحضري إلى أستاذ

الفلسفة السوري زكي الأرسوزي، الذي

وظف الأيديولوجيا القومية في الدعوة

إلى تأسيس حزب "بيعت الأمة العربية"

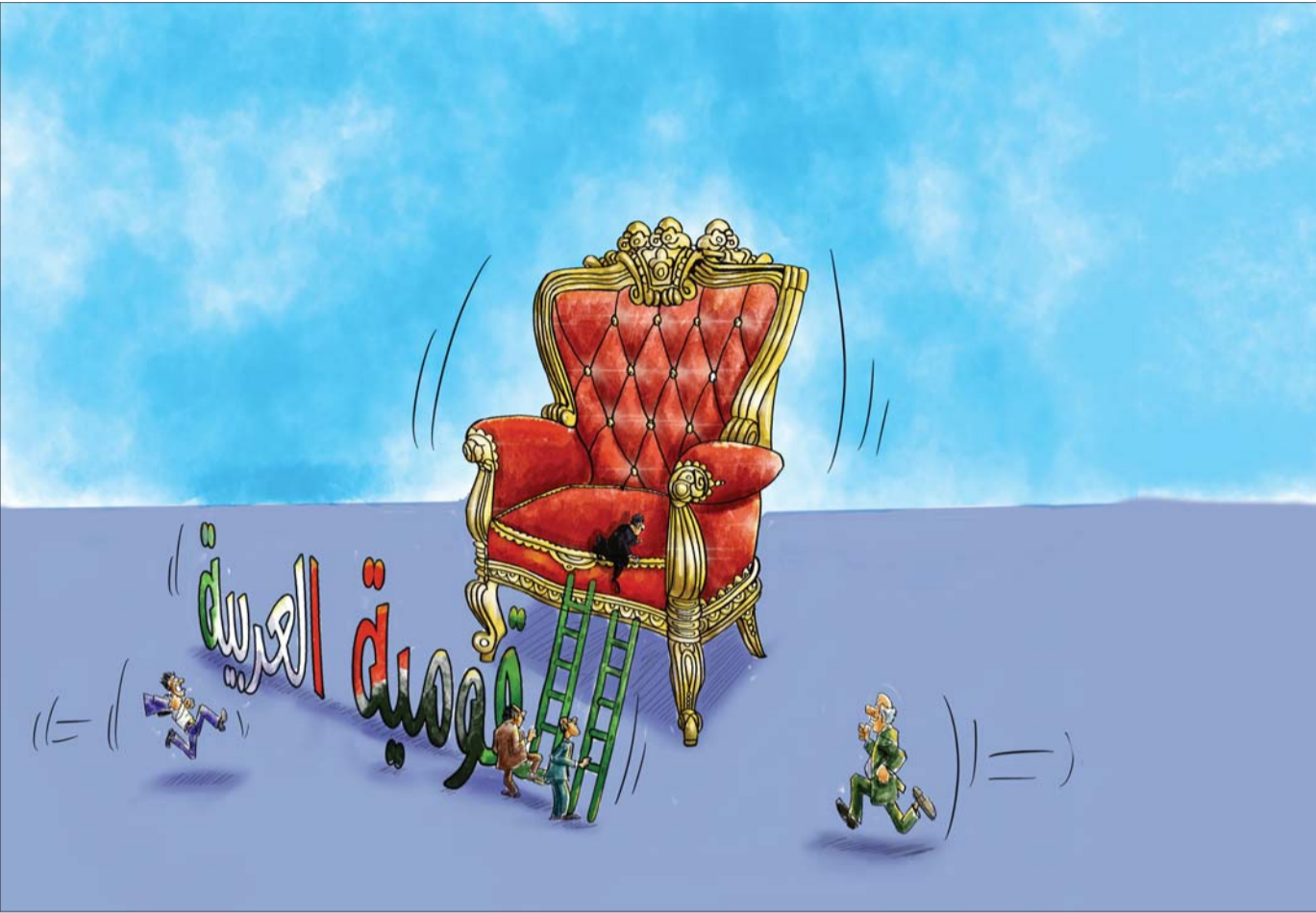
لتؤذي رسالتها إلى العالم، وتولى كل

من ميشيل عفلق وصلاح بطيار المهمة،

فتأسس حزب البعث في سورية عام 1947

وفي العراق عام 1953، وقد مثل وصول

هذين التنظيمين إلى السلطة في البلدين



بالليبرالية أو إقامة مجتمع مدني، لكنها مكنت الأنظمة من ممارسة الدكتاتورية (بمباركة وصمت الشعوب الحالية). يبدو بأن معظم بلداننا العربية عرفت بعد استقلالها أنظمة حملت "ميلاً فطرياً" لتطويع جميع المفاهيم خدمة لمصالحها الضيقة، وحوّلت كل قضاياها النبيلة إلى مطية لها للبقاء والاستئثار بالحكم سنوات طويلة، لكن هل يعني ذلك أننا لم نعد قادرين على إعادة توجيه البوصلة، وإزالة الشوائب التي تغطي الوجه الجميل لقوميتنا أسوة بجميع شعوب العالم؟

يتطلب الأمر جرأة وشجاعة في التجديد وعزماً مشتركاً على كسر الولاءات الأضيق، على اعتبار أن القومية عموماً تشكل المعنى للإنسان الحديث، وتستطيع أن تشكل حاملاً مهماً للحضارات إذا ما ساوت بين مختلف العناصر الفاعلة في التغيير، ونحن كعرب تحمل قوميتنا من المقومات ما لم يتوفر لقوميات أخرى ناجحة ومتمرة، نستطيع من خلالها توليد قوى جديدة تضاف إلى جهودنا في بناء بلداننا كل على حدة. إن عروبيتنا جزء أساسي في وجودنا، وركن ركين من هويتنا لا نرضى أبداً أن نتخلى عنه، لكننا نريدها قومية جامعة تقوم على الاختيار الحر للإنسان واع مسؤول، إن الألوان أن توليه الأهمية القصوى، بعيدة عن كل أشكال الشعبوية والانغلاق العربي التي تسلمت مقاليد الحكم (عبر الانقلابات) العرب طويلاً بعد استقلال بلدانها، هذه الأدلجة التي لم تؤمن يوماً

وهنا يتحتم علينا الاعتراف - إنصافاً - بأن إخفاقاتنا كعرب ليست ضئيلة القومية التي تجمعنا، فالقومية أساساً حتى لدى بيندكت هي خيال إيجابي يشكل الانتماء وبيني المعنى، وقد تلازمت مع فكرة الدولة الحديثة في الغرب التي ربطت الحضارة بالوطنية - القومية. وهي رابطة ثقافية روحية قوامها اللغة والثقافة والتاريخ والمصير الواحد، قبل أن تكون رابطة سياسية تفترض انصواء الشعوب العربية تحت حكم أو نظام سياسي واحد، ولا تنتهي أو تنتفي بعدم تحقق هذا الشرط الصعب، لكنها يمكن أن تكون قالباً تنصهر فيه جميع المكونات في مزيج لا يبتلع واحده الآخر.

تحملت القومية العربية، دون نذب، وزر أخطاء الأحزاب والقيادات العربية التي انتسبت لها، فبقيت صور هؤلاء لامعة، في حين شُوّهت هذه الرابطة الإنسانية وتعرضت حتى للتكفير، حين حاول البعض إظهارها وكأنها تتعارض مع الإسلام وتناصبه العداء، إن معاداة القومية العربية، أو إظهارها كتسبيلان يتسبب بجمع مصائبنا، ليس إلا محاولة للهروب من تحمل المسؤولية، هذا الهروب الذي نحن أحوج ما نكون إلى الإبتعاد عنه، وعلينا أن نميز جيداً بين القومية كفكرة أو نظرية وبين أدلجة القومية التي ظهرت في سلوك وسياسات الأحزاب والقيادات العربية التي تسلمت مقاليد الحكم (عبر الانقلابات) العرب طويلاً بعد استقلال بلدانها، هذه الأدلجة التي لم تؤمن يوماً

تحقيق الوحدة التي نشدتها، ووجدت نفسها تعيش في دول فاشلة - أحزابها في أفضل الأحوال مرة للسلطة - وينفضي فيها الاستبداد والركود والصراعات البيئية. وإلى جانب كل ذلك، صارت هذه القومية فرض عين على كل عربي يعيش في ظل نظام قمعي عروبي، حتى لقد عومل كل من يحاول انتقادها معاملة الخارج عن دينه، فأصبح العربي يخاف "خبانة القضية" في كل كلمة يقولها أو سلوك يسلكه، والتهمة جاهزة والعقوبة شديدة، وهكذا تحولت القومية إلى فزاعة أفرغت من مضمونها ومعناها الإنساني، بل صارت عدوة الحرية والسلام، وتحولت إلى عصا بيد الأنظمة التي لم تستطع أن تقدم لشعوبها سوى الشعارات الرنانة والوعود التي لا تنتهي.

لقد كان ذريعاً فشل الأحزاب والقيادات التي تبنت الفكر العروبي في صنع قومية ذات طابع إنساني مرادف للحرية مشابه لنظيرتها الفرنسية، أو قومية تؤكد على الحقوق الفردية ووضع المجتمع البشري فوق كل الانتماءات كما حصل في إنجلترا، أو حتى تبني ليبرالية قوامها الطبقة الوسطى كتلك التي عرفتها أميركا، فتحولت القومية العربية إلى خطاب مجوج لا تمل أحزابها من ترديده على مسامع أنصارها مع كل استحقال إنساني يصادفها، وذلك حين وضعت شعار الوحدة الكاملة بين الدول العربية شرطاً لبناها بلدانها، والسير بها في طريق التنمية والتطوير.

المذكورين بداية استخدام القومية العربية بعيداً عن الأهداف الوردية بتحقيق الوحدة، شعار القوميين الطوباوي. أما شكل الأزمة الأكثر وضوحاً فقد ظهر في مصر، حين تبني "تنظيم الضباط الأحرار" قومية متطرفة، عمد جمال عبدالناصر إلى استقمارها والاتكاء على قيمتها لدى الشعوب العربية، لإطلاق مشروعه الخاص بلبوس عروبي، جاعلاً الشعوب العربية تسير خلفه، حاملة بالتحديث والوحدة، وبخبر فليستين، وهي القضية العربية التي كثيراً ما جعلها قادة عرب شماعه يعلقون عليها أخطاءهم الكارثية ومصاردتهم للراي العام في بلادهم، وإخفاقاتهم الاقتصادية المتكررة، وفساد حكوماتهم وهدر موارد بلادهم بحجة التسلح في مواجهة "العدو"، مع تجاهل الأوضاع المتردية لشعوبهم الداخلية. ولم يكن التوجه القومي الذي عرفته الأنظمة في الجزائر أو ليبيا (معمار القذافي) أو السودان (جعفر النميري)، بأحسن حالاً، فقد كانت جميعها من الأنظمة التي ركبت الموجة فلم تحسن قيادتها، أو استغلتها بعد حين لمصالحها الفردية.

لم تحقق الأحزاب القومية أيأ من شعارات القومية العربية، بل صار الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، هو الهدف النهائي والتطلع الأبعد، وسقط مشروع النهضة العربية سقوطاً مدوياً دفع بالكثير من العرب إلى النكوص نحو دوامة الروابط اللاوطنية؛ كالتشيرية والقبيلة والمذهب، بعد أن فشلت في

هل يتجه الدببية إلى فرض الميزانية من خارج الشرعية البرلمانية

الحبيب الأسود

ولم تحسم بعد ملفات تعيين وزير الدفاع وفق ما تدعو إليه اللجنة العسكرية المشتركة، بالإضافة إلى البند المطروح بقوة والمتعلق بإقرار قرار شرعاً لانتخاب رئيس ليبيا عبر الاقتراع الشعبي الحر والمباشر.

وفشل مجلس النواب الثلاثاء الماضي في إقرار مشروع ميزانية جديد، رغم مشاركة رئيس الحكومة عبدالحميد الدببية جلسة اليوم السابق.

وأوضح النائب صالح فحيمة أنه في حال "تعذر الحكومة إنجاز ما طلبه المجلس فسوف يصوت على قانون الميزانية الأسبوع القادم بالتعديلات التي أجراها مجلس النواب على ملاحظات اللجنة المالية"، وهو ما يعني اتجاه البرلمان لفرض إرادته على الحكومة بتمرير مشروع قانون اللجنة المالية الذي ينص على ميزانية بحجم 16.92 مليار دولار أميركي بدل عن ميزانية الحكومة والتي تقدر بـ20.57 مليار دولار.

وبيّن فحيمة أن الميزانية المقدمة من الحكومة لمجلس النواب هي أضخم ميزانية تقدم لأي مجلس تشريعي ليبي عبر تاريخه، مشيراً إلى أن المجلس أبلغ الوفد الحكومي خلال جلساته مع لجنة المالية أنه إذا لم يتم الالتزام بملاحظات

المجلس فإنه سيلجأ للتصويت على الميزانية المعدلة وفق الملاحظات التي أعدها أعضاء المجلس، ووفق التقرير المقدم من لجنة الميزانية بالمجلس، وبدوره، أوضح عضو مجلس النواب إبراهيم الزعيد أن المجلس طلب التعديل على الميزانية المقدمة من قبل حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، وعدلت 4 أو 5 تعديلات، ورغم ذلك ما زالت تصد التعديل، مشيراً إلى أنه إذا تم اعتماد الميزانية لن تصرف بطريقة صحيحة، لأنها تحتاج إلى أجهزة رقابية تتابع أوجه صرفها مثل جهاز الرقابة الإدارية وديوان المحاسبة.

وفيما يرفض البرلمان المصادقة على الميزانية بشكّلها المعروف عليه، دعا خالد المشري رئيس المجلس الاستشاري، في خطاب رسمي، رؤساء 4 هيئات مالية ورقابية للاجتماع غدا الأحد لمناقشة التطورات المالية في ظل عدم اعتماد الميزانية، والجهات التي خاطبها المشري هي "محافظ مصرف ليبيا المركزي ورؤساء هيئة الرقابة وديوان المحاسبة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وذلك لمناقشة آخر مستجدات الملف المالي في ظل عدم اعتماد الميزانية وزيادة حدة الصرف

المجلس الميزانية من قبل رئيس الحكومة المؤقتة عبدالحميد الدببية". ويرى مراقبون أن مجلس الدولة الخاضع لسيطرة قوى الإسلام السياسي ممن تم انتخابهم في العام 2012 وأعيد تدويرهم من خلال اتفاق الصخيرات في ديسمبر 2015، دخل على خط الأزمة بهدف التشكيك في ذمة حكومة الدببية بما يدعم موقف البرلمان المنعقد في تطرف.

صالح فحيمة
ميزانية الحكومة أضخم ميزانية تقدم لأي مجلس تشريعي ليبي

وأبرز رئيس لجنة التخطيط والمالية والموازنة العامة في مجلس النواب عبدالمنعم بالكور أن المجلس في حال رفض مشروع الميزانية المعدل سيتم اللجوء إلى مشروع قانون بديل أعدته اللجنة المالية. ويتوقع بالكور أن يحظى مشروع الميزانية بالموافقة، لكنه استدرن أن رفض المجلس للميزانية سببه تخصيص مبالغ كبيرة لبعض البنود والتي قد تقاوم

من أزمة التضخم وتزيد من المعاناة الاقتصادية للمواطن. وقال إن "الميزانية تسبب تضخماً مركباً.. ولا تقدم شيئاً للاقتصاد الليبي". مشيراً إلى أن المجلس لم يتوافق مع الحكومة حول الميزانية ورغم عقد نحو 4 جلسات.

وأضاف أن هناك لقاء أخيراً مع الحكومة يوم غد الأحد قبيل جلسة الاثنين حيث تصل إلى 23 مليار دينار كرقم واحد دون تبويب أو توضيح لمواطن صرفها، وهو ما لم يحصل في البلاد سابقاً.

ويرى النواب المعارضون للحكومة أن خطة الميزانية يوم التي طرحها الدببية خلال جلسة منح الفقة كانت تحتوي على 23 مليار، في المئة منها لا تعتمد على الميزانية، ومع ذلك لم يتم تنفيذ 95 في المئة منها، بالإضافة إلى ملف المناصب الرئيسية في المؤسسات السيادية الذي لم يتم الحسم فيه بعد.

هل تمر ميزانية الحكومة أم لن تمر

المعقلين".